الباحة التي نتمنى

في البداية أوجه الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز على ما بذله من جهود للنهوض بمنطقة الباحة التي حظيت كغيرها من مناطق المملكة باهتمام الدولة، وأرحب أجمل ترحيب بصاحب السمو الملكي الأمير حسام بن سعود بن عبدالعزيز وأبارك له الثقة الملكية بتعيينه أميراً للمنطقة، وأدعو له بالعون والتوفيق.

وأود هنا أن أسهم كغيري من أبناء المنطقة بما أراه جديراً بنظر سموه الكريم:

أولاً : منطقة الباحة كانت وما زالت خزاناً بشرياً كبيراً عبر العصور لما تتمع به من خصائص جغرافية ضمنت لها الأمن والاستقرار إلى حد كبير مثلها مثل بقية القرى والمدن على سلسلة جبال السروات، وأخص بالذكر الأمن المائي والغذائي الذي كانت توفره أمطارها ومزارعها رغم محدوديتها، وكلما تزايد السكان وأصبحت موارد المنطقة غير كافية لهم لجأوا إلى الهجرة منها في جميع الاتجاهات للبحث عن الرزق، وتكرر ذلك عبر التاريخ، ولكن الملفت للنظر أن هجرة السكان الداخلية في العصر السعودي الزاهر كان أغلبها للبحث عن فرصة عمل بعد أن تخلى الناس عن الزراعة لإغراء الوظيفة من جهة، ولقلة الأمطار من جهة أخرى كنتيجة لهجر الزراعة، ويضاف إلى ذلك عوامل مثل إغراءات الحياة المدنية، وتنامي التعصب لبعض العادات والتقاليد القبلية التي أصبحت منبوذة لدى ابن المدينة، وتشدد القلة ورفضهم الانفتاح، ومحدودية الفرص الاستثمارية، ومن المحزن حقاً أن تطوف ببعض القرى فتجدها شبه خاوية من السكان، مما يثير العديد من التساؤلات، ولعل في مقدمتها التساؤل عن الدوافع التي جعلت

obeikandl.com

السكان يهجرونها بهذه الطريقة، وهذا التساؤل كفيل بفتح الباب على مصراعيه لسوق العديد من العوامل التي أدت إلى ذلك، ولعل النقاط التالية توضح بعضاً منها.

ثانياً : رغم شح الأمطار إلا أن منطقة الباحة ما زالت تتمتع بخصائصها الطبيعية التي منحها الله لها، كالتنوع الجغرافي الذي تشكله السهول الساحلية غرباً إلى الأنجاد شرقاً مروراً بقمم الجبال في الوسط والتي تغطيها الغابات وتجري منها الأودية في كل اتجاه، وكذلك الأرض الخصبة، والأجواء المعتدلة، والآثار الضاربة في عمق التاريخ، والقرب من مكة المكرمة، حتى أنها حملت اسماً تاريخياً تشرفت به وهو (حديقة مكة)، وهذه العوامل جميعاً كان من المفترض أن تكون عوامل جذب، لكنها لم تستثمر بشكل أمثل لتكون مغرية للزوار ولأبناء المنطقة، وهذا يفتح سؤالاً آخر، وهو، لماذا؟!

ثالثاً : أرض منطقة الباحة محدودة المساحات جداً جداً، وهي متوارثة عبر الأجيال، وخاصة تلك الأراضي الواقعة على جبال السراة وأغوارها وأصدارها الغربية وأطرافها الشرقية، ولن تجد جبلاً أو وادياً أو سهلاً أو وهدة أو مزرعة كبيرة كانت أو صغيرة لا تحمل اسماً، ولن تجد متراً واحداً لا تعود ملكيته (لفلان) أو لعائلة أو لقبيلة (فلان)، وأجد أنه من الغبن لإنسان المنطقة أن تنتزع منه أرضه بحجة أنه يسري عليها ما يسري على الأراضي الواسعة المنبسطة العظيمة المساحات والخالية من السكان كما هو الحال في العديد من مناطق المملكة، ثم من الغبن أن تنتزع منه تلك الأرض دون تعويض يذكر بحجة عدم وجود صك شرعي، ورغم وجود الحجج إلا أنها لا تشفع لأصحابها بطريقتين:

الأولى: الاعتراضات والتنافس المحموم على امتلاك الأرض والادعاء فيها طمعاً أو حسداً أو غير ذلك، وهذا الأمر أصبح بمثابة الفرصة للجهات الحكومية في المنطقة لتبييض الأرض وانتزاعها، بل دخلت هي الأخرى كخصم للمواطن في أرضه، وأخص بالذكر البلديات التي أصبحت تتعدى على أراضي المواطنين

دون امتلاك صكوك شرعية لها وفق النظام ورغم الاعتراضات والمنازعات.

والأخرى: البطء في إصدار الأحكام القضائية بالتملك أو غيره، حتى أن بعض القضايا تمتد لسنين طويلة مما يصيب المواطن بالإحباط وربما هجر المنطقة برمتها.

رابعاً : من الطبيعي أن يمنع الدفاع المدني البناء في بطون الأودية، وأتفهم رغبة السكان أنفسهم عدم البناء في المزارع، لكن ما لا أتفهمه ممانعة البلديات من البناء سواء في المزارع أو على قمم الجبال بحجة عدم امتلاك صكوك شرعية تؤهل لإعطاء المواطن رخصة بناء، ورغم وجود الحجج إلا أن البلديات لا تنظر إليها أصلاً، بل وتعتبر أن جميع أملاك المواطنين في المنطقة بسهولها ومزارعها وجبالها هي ملك لها دون استثناء، وبدون مستند نظامي حتى، وهذه الإشكالية تجعلني أتساءل، هل تريد منا البلديات البناء في السماء؟! أم البقاء وتأجيل البناء عشرين عاماً في دهاليز المحاكم لاستخراج صك شرعي بعد أن يحكم القاضي لنا ضد خصمنا (البلدية)، والأمر الآخر أن البلديات وقفت حجر عثرة أمام افتتاح المحلات التجارية والصناعية والتنموية والمشاريع الصغيرة والكبيرة لنفس الحجة وبنفس الأسباب، ولهذا أتمنى أن تستثنى منطقة الباحة وشبيهاتها من الأنظمة التي ستبقى عائقاً أمام التنمية أبد الآبدين، وأن تفكر الدولة في بدائل مناسبة لهذه الإشكالية، مع سرعة البت في القضايا العالقة. وتمكين السكان من ممتلكاتهم ونزعها للمشاريع وتعويضهم مالياً أسوة ببقية المواطنين في أرجاء المملكة والدولة قادرة على ذلك، بدلاً من الاعتماد على التبرعات أو الاتجاه بالتنمية كلها في اتجاه الشرق، أو تعطيل التنمية لعدم وجود أراضٍ أو إطلاق يد البلدية للتعدي على حقوق الناس.

خامساً: التنافس غير المحمود بين جنوب الباحة وشمالها وشرقها وغربها، وتذمر الجميع من عدم العدالة في توجيه وتوزيع مشاريع التنمية، مما يخلق جواً من الإحباط والشحناء بين السكان، ويصيب المسؤول بالإحباط، لأنه مهما قدم فهو

غير مرضي عنه ومشكوك في ذمته، وقد يكون لهذا الأمر عند المواطنين ما يبرره، وهو أن التركيز في معيار استحقاق المشاريع على الكثافة السكانية فقط أمر غير منطقي في منطقة متنوعة التضاريس بحدة رغم صغرها، وهذا ما يرسخ الهجرة للمدينة ويهمل الأطراف، ولذا فإنه لا بد من وجود معايير أخرى وفي مقدمتها الطبيعة الجغرافية للمنطقة والأجواء المناخية التي تجعل الانتقال لتلقي الخدمة صعباً كوعورة الطرق أو بعد المسافة أو ضباب الشتاء وبرده القارس، ومن حق المواطن الذي يسكن قرية بين الجبال أو على قمة (شدا) أو في عمق صحراء العقيق أن يجد طريقاً، ومدرسة ومستشفى قريبة، وفرعاً للجهات الحكومية.

سادساً: منطقة الباحة مهيأة لتكون مقصداً للجميع، حيث إن طبيعتها وأجواءها مناسبة للعديد من المناشط والمشاريع المتوسطة والصغيرة خصوصاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هي بيئة صالحة للدراسة ويمكن تشجيع افتتاح الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة، وهي بيئة صالحة للنقاهة والاستشفاء، ويمكن إنشاء مستشفيات ومستوصفات نوعية كالنقاهة والأمل وغيرها، كما يمكن إنشاء مختبرات ومعاهد أبحاث طبية، وهي بيئة مناسبة للحرف والصناعات اليدوية ويمكن تنظيم إنتاج المعامل الصغيرة والأسر المنتجة وتسويقه عبر المملكة من خلال شركات تسويق صغيرة تنشأ لهذا الغرض، كما أنها بيئة زراعية بامتياز، وأتمنى أن تتبنى الأمارة مشروع عودة الناس إلى حقولهم، والمساعدة في الاستفادة من مياه السدود، وبناء ما تهدم من مساطب سواء في (البلاد) أو الجبال، حيث إن هذه التقنية الإنسانية القديمة أسهمت عبر العصور في الحفاظ على الماء والتربة ورطوبة التربة والنباتات، كما أن إثارة الأرض وفلاحتها وحركة الأنسان والحيوان الدؤوبة في هذا المناخ الزراعي المتكامل، كلها عوامل ساعدت باستمرار على هطول الأمطار بإذن الله، وبمجرد أن هجرها الإنسان هجرتها الأمطار، والأرض تستسقي السماء كما يقال، كما أتمنى من الأمارة أن تشجع المبادرات لزراعة بعض المنتجات النوعية التي اشتهرت بها الباحة كاللوز

والرمان والأعناب وغيرها، والزيتون الذي قام رجل الأعمال (الشيخ سعيد العنقري) مشكوراً بالمبادرة بإنشاء كرسي لابحاث الزيتون بجامعة الباحة.

وأخيراً فإنه لا يخفى على الجميع أن منطقة الباحة بيئة ممتازة للسياحة والترفيه طوال العام لروعة أجوائها، فمن اعتدال الصيف على جبال السروات إلى اعتدال تهامة في الشتاء إلى اعتدال جميع أنحائها خلال الربيع، لكن هذه الإمكانات لم تستثمر بالشكل المطلوب مع الأسف.

obeikandl.com